النزاع الإثنو-قبلي في دارفور: ديناميكيته ومآلاته

The Ethno-Tribal Conflict in Darfur: Its Dynamics and Consequences

أ.د/ وليد دوزي

جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان، (الجزائر)

Walid.douzi@univ-tlemcen.dz

تاريخ الإرسال: 2023/02/15 تاريخ القبول: 2023/06/02 تاريخ النشر: 2023/06/04

ملخص: *تناولت هذه الدراسة النزاع الإثني والقبلي في إقليم دارفور السوداني من خلال تسليط الضوء على جذوره وأسبابه، وأطرافه وفواعله الإقليمية والدولية، وكيفية إدارته. ولتحقيق أهداف الدراسة تم توظيف المنهج الوصفي ودراسة الحالة. كما تم الاعتماد على مجموعة من الاقترابات النظرية بغية تفسير أسباب النزاع والمتمثلة في المقاربة الوسائلية والإثنو-واقعية والليبرالية.*

وما يمكن تلخيصه حول هذه الدراسة، هو أن التساهل في حل المشاكل المجتمعية والتنموية من جهة وتسييس الاختلافات الإثنية من جهة ثانية، وضعف الدولة في بسط سيطرتها على إقليمها من جهة أخرى، ساهم في تعميق الأزمة في دارفور وتحولها لنزاع حاد ومزمن كان له تداعيات محلية ودولية خطيرة لا زالت آثارها لحد الساعة.

الكلمات المفتاحية: *الإثنية- القبلية- النزاع الإثني- دارفور- الجنجويد- حركة العدل والمساواة.*

تصنيف جال: *R58; N5; N570;.*

***Abstract**: This study dealt with the ethnic and tribal conflict in the Sudanese region of Darfur by shedding light on its roots, causes, regional and international parties and actors, and how to manage it. To achieve the objectives of the study, the descriptive approach and case study were employed. In order to explain the causes of the conflict, a group of theoretical approaches were relied on, represented in the instrumental approach, ethno-realistic, and liberal approaches.*

What can be summarized about this study is that the leniency in solving societal and developmental problems on the one hand, the politicization of ethnic differences on the other hand, and the weakness of the state in extending its control over its territory on the other hand, contributed to the deepening of the crisis in Darfur and its transformation into an acute and chronic conflict that had local and regional repercussions And a dangerous international still effects until the hour.

***key words:** Ethnic conflict - tribe - ethnicity - Darfur - Janjaweed - Justice and Equality Movement.*

***JEL classification:** R58; N5; N570;*

مقدمة:

يمثل النزاع في دارفور، صورة من صور اللامبالاة في معالجة بعض الأنظمة السياسية للمشاكل المجتمعية والتنموية المحلية والاستخفاف بها، ومن تم تطورها وتحولها -هذه المشاكل- إلى عوامل إضطرابية مهددة لوحدة الدولة وسيادتها. فالاحتكاكات البسيطة بين أفراد وقبائل إقليم دارفور السوداني على مناطق الرعي ومصادر المياه، لم يتم احتواؤها، بل تم استغلالها وتسييسها لينتهي بها المطاف إلى حرب أهلية تعددت أطرافها بين محلية وإقليمية، ومستوياته بين توتر وأزمة حادة وحرب أهلية. وزاد تحريك وتسييس التركيبة البشرية القبلية-الإثنية داخليا ثم خارجيا في تأزيم الوضع وانفجاره، الأمر الذي جعل هذا النزاع يأخذ تصنيفات عدة ومستويات متعددة استمر لعقود طويلة.

إن دوافع معالجة هذا الموضوع منها ما هو موضوعي على غرار، أن النزاع في دارفور أخذ أبعادا عديدة وخلف قتلى وجرحى ونازحين ولاجئين، وبالتالي لم يعد نزاعا محليا مرتبطا بالسودان فقط لتعدد الفاعلين الدوليين فيه. أما الدوافع الذاتية فتتمثل في اندراج الموضوع ضمن اهتمامات الباحث وتخصصه البحثي.

أما المشكلة البحثية للدراسة، فتتمثل في أنه بالرغم الأهمية الجيوسياسية لإقليم دارفور من موقع استراتيجي واحتوائه على موارد طبيعية كالنفط والمياه الجوفية، ومساحته تقارب مساحة دولة فرنسا، وتعداد سكانه يقدر حجمه بحوالي عدد الشعب الليبي، إلا أنه كان هذا الإقليم مصدرا لصراع دام ومصدرا للتوتر وعدم الاستقرار بالنسبة للسودان ودول الجوار والمجتمع الدولي، وهو ما يجعل ضرورة استجلاء أسباب هذا النزاع وانعكاساته ومآلاته. ومن هنا يمكن صياغة إشكاليتنا على النحو التالي: ما هي الأسباب الجذرية ومآلات النزاع في دارفور؟

وكإجابة أولية على الإشكالية المطروحة، صغنا الفرضيات التالية:

ساهمت أسباب سياسية وطبيعية ومجتمعية متشابكة ومعقدة إلى اندلاع نزاع حاد في إقليم دارفور السوداني، آل إلى نتائج وخيمة على السودان وجواره.

تكمن أهداف هذه الدراسة في معرفة جذور وأسباب النزاع في دارفور، وأطرافه ومستوياته، وآليات إدارته من خلال توظيف بعض المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنو قبلية. كما نسعى لمعرفة مواقف الفاعلين الدوليين من النزاع بين محايد ومؤجج للنزاع.

أما مناهج البحث المستخدمة، فتستدعي طبيعة الدراسة توظيف المنهج الوصفي الذي يعتبر أكثر المناهج استخداما في البحوث العلمية الكمية في مختلف المعارف والموضوعات، حيث يعتمد عليه الباحثون في الحصول على بيانات ومعلومات وافية ودقيقة تصور الواقع الاجتماعي والحياتي الذي يؤثر في كافة الأنشطة السياسية والاقتصادية والإدارية والثقافية، وتسهم مثل تلك البيانات والمعلومات في تحليل الظواهر.

ومنهج دراسة الحالة الذي يستخدم في مختلف حقول المعرفة، ويستهدف التعمق في دراسة الحالات التي يود الباحث معالجتها. ويمكن تحديد الاستخدامات التي يوظف فيها هذا المنهج فيما يلي:

1- معالجة موقف ما معالجة معمقة ودقيقة في بيئته الاجتماعية ومحيطه الثقافي.

2- في حالة الرغبة في الحصول على حقائق متعلقة بمجموعة الظروف المحيطة بموقف معين أو معرفة العوامل المتشابكة التي يمكن الاستناد إليها في وصف العمليات السياسية التي تنشأ بين الأفراد أو الجماعات أو الدول نتيجة عملية التفاعل بينهم كالعلاقات الصراعية وعلاقات التعاون وتحليل تلك العمليات.

3- معرفة حقيقة الحياة الداخلية لشخص معين وذلك باستخدام هذا المنهج لدراسة احتياجاته واهتماماته ودوافعه.. (دوزي، 2022، صفحة 56)

أما المقاربات النظرية الموظفة لتحليل الموضوع، فتتمثل في المقاربة الإثنو واقعية والمقاربة الليبرالية والمقاربة الوسائلية. فالمقاربة الإثنو واقعية تعتبر أن سبب النزاعات الإثنية يعود إلى ظاهرة الخوف، وقد ميز "دافيد لاك" David Lake بين نوعين من المخاوف: الخوف من التعرض للاستيعاب من الثقافة المهيمنة في المجتمع، والخوف على الحياة والسلامة الجسدية من العنف الذي قد يحدث في حالة الفوضى ويؤدي إلى تفاقمها داخل الدولة في إطار التنافس بين الجماعات، و الذّي قد يكون سببه غياب إدارة الدولة في فرض احترام النظام ممّا يؤدي إلى المعضلة الأمنية بين الجماعات الإثنية. ويوعز باري بوزان (Barry Buzan) سبب النزاعات الإثنية إلى غياب سلطة شرعية تمتلك القوة وتقلص الشعور بالخوف لدى الجماعات الإثنية. (شاعة، 2017، صفحة 176) وقد عرفت الجماعات القبلية-الإثنية الإفريقية في إقليم دارفور نوعين من الخوف (اللذان ذكرهما دافيد لاك") خوف الإثنيات غير العربية من الذوبان في الهوية العربية، والخوف من الاعتداء والعنف الذي مورس ضدهم من القبائل والميليشيات العربية "المدعومة" من السلطة السياسية.

أما المقاربة الليبرالية فتوعز أسباب النزاعات الإثنية والقبلية إلى غياب منطق حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية، وعدم وجود تقسيم عادل للثروة بين الجماعات الإثنية داخل الدولة، إضافة إلى انغلاق الدول التي تشهد نزاعات إثنية عن العالم الخارجي وعدم السماح للمؤسسات الدولية بمساعدتها في حفظ السلام. (جارش و العيفاوي، 2014) وهذا التفسير ينطبق الجزء الأكبر منه على حالة دارفور التي عانت من انعدام التنمية وحقوق الإنسان، وعدم السماح للمؤسسات الدولية بمساعدة الحكومة السودانية في حفظ السلام، حيث قام الرئيس السوداني -آنذاك- عمر البشير بطردها من الإقليم.

إضافة إلى المقاربة الوسائلية instrumentalist view التي تعتبر أن الهوية الإثنية أداة فعالة تستخدم من قبل أصحاب المشاريع السياسية في السعي لتحقيق مكاسبهم المادية السياسية والاقتصادية على حد سواء. فتسييس الإثنية هي إنشاء وسائلي للنخب التي ترسم وتشوه وتصنع الشكل المادي لثقافات المجموعات الإثنية. وهذا التسييس قد يكون من قبل أطراف داخلية أو خارجية. (شاعة، 2017، صفحة 181) أو ما يسميه رواد هذه المقاربة النظرية بالتحريك، أي تحريك محفزات النزاع من قبل النخب الداخلية التي تعمل على تحقيق مصالحها في جو من الفوضى، اعتمادا على الإثنية كوسيلة. وقدرتها على الافتعال تكمن في امتلاكها لآليات التحريك من وسائل التنشئة والإعلام والاتصال من أجل تكوين رأي عام أو صناعة صورة الآخر بالشكل الذي يطلق الكراهية بين أفراد المجتمع، فالقادة وصناع القرار يقومون بتحريك

النزاعات الإثنية من أجل خدمة مصالحهم على غرار أغلب التحالفات التي تتم في البرلمانات الإفريقية التي تكوّن تحالفات إثنية من أجل السيطرة على البرلمان أو السلطة وبالتالي يصوت الناخبون حسب انتماءاتهم القبلية وليس الوطنية. أما التحريك الخارجي فيكمن في الأطراف والمنظمات الدولية والاستعمار الأجنبي باعتبارهم مستفيدون من النزاعات الإثنية من أجل تمرير مشاريعهم ومصالحهم. (بوعشيبة، 2018، الصفحات 25-26)

وقد تسبب تحريك الحكومة السودانية لمحفزات النزاع المتمثلة في تسييس الاختلافات القبلية من جهة، ودعمها لميليشيا الجنجويد والقبائل العربية ضد القبائل الإفريقية في الإقليم من جهة أخرى (داخليا)، إضافة إلى دعم إريتريا و"إسرائيل" لحركة العدل والمساواة المناوئة لحكومة الخرطوم (خارجيا)، تسبب كل ذلك في تقويض الاستقرار وإشعال النزاع أكثر في الإقليم.

وسيتم تقسيم هذا المقال إلى المحاور التالية:

- الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة.
- إقليم دارفور: دراسة جيوسياسية.
- ديناميكية النزاع في إقليم دارفور.
- إدارة النزاع وحله في دارفور.

1. الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة:

تحتوي هذه الدراسة على مجموعة من المفاهيم نسعى إلى تعريفها وتبسيطها على النحو الآتي:

1.1. القبيلة والقبليّة:

القبيلة هي مجموعة من الأفراد الذي ينتمون إلى نسب واحد أو جد أعلى، وتتكون القبيلة من عدة عشائر وبطون وأفخاذ. أما القبلية فتسود في المجتمعات السياسية التي يُهيمن عليها نظام قبلي صرف، حيث تسيطر قبيلة أو مجموعة قبائل على السلطة السياسية والمكانة الاجتماعية، مع وجود قبيلة أو قبائل أخرى تُشكّل قلة عددية يتّسم دورها السياسي والاجتماعي بالضعف نتيجة هيمنة الأغلبية أو السلطة الحاكمة. وتقوم الرابطة القبلية على جملة من المقومات، تأتي القرابة الدموية، والانتساب، والعصبية في مقدّمتها، علاوة على اشتراط روابط أخرى، مثل الاختصاص بإقليم جغرافي معين، مع وجود نوع من التنظيم الاجتماعي – السياسي، وإحساس بوجود خطر خارجي. (دوزي، 2017، الصفحات 712-713)

2.1. الإثنية:

في الأصل مشتّقة من الكلمة اليونانية Ethno بمعنى الشعب أو الأمّة أو الجنس، (إبراهيم، 2005، صفحة 2) ويرتبط مفهوم الإثنية بالظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع مثل طبيعة النظام، المهن، الطبقات الاجتماعية، ظروف العمل والتطور الاقتصادي، العادات والأعراف الاجتماعية، الثقافة. وعلى ذلك فهو مفهوم غير ثابت ومعقد.

وتشير الإثنية في الأنثروبولوجيا الفرنسية إلى مفهوم القبيلة، أما عند الانكليز فالقبيلة تشير إلى نمط تنظيم سياسي جزئي، والإثنية تعني تجمعا ناتجا عن مجموع عناصر مختلفة الأعراق نظرا لتأثير

الأحداث التاريخية، ولديها أفكار مشتركة و هي حسب عالم النفس التطوري الألماني إريك إريكسون Erikson Erik H. "نمط من العلاقات بين الأشخاص أو الجماعات الذين لديهم مميزات ثقافية تجمعهم". (دوزي، 2018، صفحة 47)

ويُعرف سعد الدين إبراهيم، الإثنية: «بأنها كيان بشري يشعر أفراده بوحدة الانتماء لاشتراكهم الجماعي في امتلاك خاصية أو خصائص نوعية لا تشترك معهم الجماعات الأخرى أو الأغلبية في المجتمع وأن هذه الخاصية قد تكون اختلاف الدين أو المذهب أو اللغة أو الثقافة أو الخبرة التاريخية أو لون البشرة والملامح الجسمانية، كما أن أفراد الجماعة الإثنية أنفسهم يدركون هذا الاختلاف ويضفون عليه معنى معين، أو طالما يدرك غيرهم هذا الاختلاف ويترجمه إلى تفرقة في السلوك والمعاملات». (الجازولي، 2001، الصفحات 3-5) أما عالم الاجتماع البريطاني "أنطوني سميث" Anthony Smith فيعرف الإثنية بأنها: "مجموعة من السكان لها أسطورة الأصل المشترك وتتقاسم ذكريات تاريخية ولها عناصر ثقافية ومرتبطة بإقليم خاص ومتضامنة" (إيدابير، 2012، صفحة 13)

3.1. النزاع القبلي-الإثني:

شأنه شأن معظم المفاهيم في العلوم الاجتماعية والإنسانية، لا يوجد اتفاق شامل بين الباحثين والمختصين حول مفهوم النزاع، باعتباره مفهوم مطاط يشير إلى أوضاع عديدة مثل: حالة قتال عنيفة. أو حالة عنف من درجة متوسطة أو بسيطة، أو ذا وجه شديد التنافس سياسيا وحضاريا واقتصاديا وعلميا و إعلاميا... جنبا إلى جنب والقتال المسلح، وقد يكون في حالة تأرجح، أي في وضع اللاسلم واللاحرب... (بوعشة، 2006، صفحة 39)

يقابل لفظ النزاع، في اللغة الانكليزية Conflict والفرنسية Conflit ، ويشير لغة إلى التخاصم والتجاذب، ويقال تنازع القوم في شيء أي اختصموا في حق. أما في اللغة الانكليزية فيعني التصادم والتناقض والتباين في المصالح. (بوعشيبة، 2018، صفحة 19) أما اصطلاحا فهو تفاعلٌ قائم على اللاتعايش بين فاعليْن أو أكثر ، أحدهما يتعرض للضرر والآخر إما أن يكون متسببا في هذا الضرر بشكل متعمد أو أنه يتجاهل وجوده (مايسون و ريتشارد، 2005). أو هو تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره، ويكمن النزاع في عملية التفاعل بين طرفين اثنين على الأقل. (عياد، 2018، صفحة 2)

أما يوهان غالتونغ Johan Goltung فيعرفه بأنه: "حالة من عدم التوافق والتعارض والإقصاء المتبادل بين أطراف النزاع، ويكون النزاع عادة ديناميكيا فيتصاعد وينخفض ويشكل عن طريق تفاعل معقد من المواقف والسلوكيات تمثل إدراكات وتقييمات أطراف النزاع والتي تتجسد في السلوكيات والأفعال التي تصدر عن الأطراف سواء كانت لفظية أم غير لفظية". (بوعشيبة، صفحة 20)

ويختلف النزاع عن الصراع في أن النزاع أقل حدة وشمولا من الصراع، حيث أن النزاع هو الخلاف بين اتجاهات دولتين أو أكثر حول مسائل أو قضايا محددة ويمكن أن ينشأ بين الأفراد والجماعات داخل الدولة الواحدة، أما الصراع فهو تناقض الإرادات الوطنية والقومية، أو هو تناقض الإرادات الكبرى

المتعلقة بأهداف الدول وإمكانياتها واستراتيجياتها البعيدة. وبالتالي فإن مفهوم الصراع أوسع وأشمل من مفهوم النزاع. (فرقاني، 2021، الصفحات 11-12)

أما النزاع الإثني أو الإثني- القبلي فهو تصنيف للنزاع على أساس مضمونه، فالنزاعات تصنف وفق معايير عدة أبرزها:

- معيار المضمون: كالنزاعات القومية والإثنية والمذهبية والقبلية، أو النزاعات السياسية أو القانونية والجغرافية أو الإيديولوجية.
- معيار وعي الأطراف: كالنزاع الكامن والنزاع الظاهر.
- معيار عدد الأطراف: نزاع ثنائي أو نزاع متعدد.
- معيار المستوى: فحسب هذا المعيار هناك نزاعات محلية ونزاعات دولية (إقليمية أو عالمية).
- معيار التفاعل: كالنزاعات الدبلوماسية، النزاعات غير المؤسسية، النزاعات المسلحة. (عياد، 2018، الصفحات 22-25)

فوصف نزاع ما بأنه إثني أو قبلي يعني أن التناقض والاختلاف في المصالح بين طرفين أو أكثر مضمونه إثني أو قبلي، وحسب "مايكل براون" "Michael Brown" فإن النزاع الإثني "هو نزاع بين دولتين أو عدة جماعات إثنية حول دعاوى وخلافات مهمة تتعلق بقضايا اقتصادية وسياسية أو اجتماعية أو إقليمية. فالنزاع أو الحرب الإثنية هي شكل من أشكال العنف المنظم بحيث يتم قياس الجماعات والقيم بلغة الإثنية". (شاعة، 2017، صفحة 172)

إذن، النزاع الإثني حسب المعطيات السابقة، هو كل نزاع ينتج عن تصادم بين طرفين أو أكثر لأسباب مختلفة، أبرزها تغيير الوضع القائم، وبالتالي فهو شكل من أشكال العنف القائم على تبريرات إثنية. (شاعة، صفحة 173)

2. إقليم دارفور: دراسة جيوسياسية:

1.2. الخصائص الجغرافية والتاريخية لدارفور:

يقع إقليم دارفور في أقصى غرب السودان بين دائرتي عرض 10-20 درجة شمالا، وخطي طول 22-27 درجة شرقا، يحده من الشمال الغربي ليبيا ومن الغرب تشاد ومن الجنوب الغربي جمهورية إفريقيا الوسطى ومن الجنوب دولة جنوب السودان. في حين يحده من الشرق والجنوب الشرقي ولاية كردوفان، ومن الشمال والشمال الشرقي إقليم الشمال. وينقسم الإقليم إداريا إلى 05 ولايات هي: ولاية شمال دارفور وعاصمتها الفاشر، ولاية جنوب دافور وعاصمتها نيالا، ولاية غرب دارفور وعاصمتها الجنينة، ولاية شرق دافور وعاصمتها الضعين، وولاية وسط دارفور وعاصمتها زالنجي . (كوزي، صفحة 275)

وتبلغ مساحة الإقليم حوالي 490 ألف كلم مربع، أي ما يقارب ربع مساحة السودان المقدرة بـ: 1.886.068 كلم مربع. تاريخيا، يعتبر تحالف عرقيتي الدايغو والتنغر الإفريقيتان -واللتان لا زالتا موجودتين حاليا- في القرن 12م سبب قيام دارفور والتي ظلت مستقلة عن السودان ولم يكن للخرطوم أية وظيفة سياسية في إدارة مملكة دارفور. (البالاني، 2015، صفحة 57) وظلت مملكة دارفور مستقلة عن السودان

إلى غاية ضمها إلى السودان من قبل الاحتلال البريطاني سنة 1916 بعد مقتل سلطانها "علي دينار" والذي كان يدعم الدولة العثمانية ضد البريطانيين. (البالاني، صفحة 60)

أما مناخ الإقليم فينقسم إلى ثلاثة أنواع، مناخ صحراوي جاف ويسود قطاع شمال دارفور وأمطاره أقل من 254 ملم في السنة، وهذه المنطقة تتعذر فيها الزراعة وتصلح للرعي فقط. أما النوع الثاني فيتمثل في المناخ شبه الصحراوي ويسود قطاع وسط دارفور ومتوسط الأمطار فيها حوالي 762 ملم في السنة، وهو إقليم غني بالأشجار والحشائش يتوسط هذا الإقليم جبل مرة وهو يصلح للزراعة والرعي معاً. أما النوع الثالث والأخير الذي يغطي القطاع الجنوبي هو السافانا حيث يعرف بالأمطار الغزيرة نسبيا حيث تتراوح معدلاته بين 635 ملم و 889 ملم في السنة وهو موطن أصحاب المواشي والأبقار. (كوزي، الصفحات 275-276)

الخريطة رقم (01): الموقع الجغرافي لإقليم دارفور

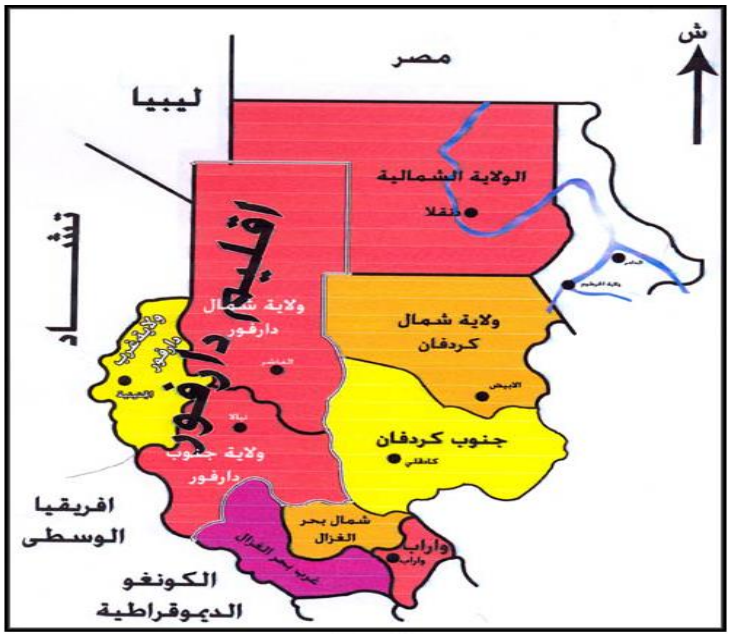

المصدر: https://bit.ly/3lG7BqT

2.2. الخصائص الإثنوغرافية في إقليم دارفور:

تشير إحصائيات السكان في السودان إلى وجود 56 جماعة عرقية رئيسية تنقسم إلى 597 جماعة عرقية ذات هويات فرعية، يصنف السكان على الصعيد الديني إلى أكثرية مسلمة في الشمال والغرب والشرق وأقليات مسيحية ووثنية في الجنوب. (صالح، 2011، صفحة 02) ويبلغ تعداد السكان في إقليم دارفور بولاياته الخمس إلى 7.515.000 نسمة. وهو ما يعادل حوالي 20 بالمائة من مجموع سكان السودان. (كوزي، صفحة 278) وتتوزع القبائل في إقليم دارفور على النحو التالي:

- القبائل العربية: من أصل سامي وتتكون من قبائل: المبانية، الرزيقات (الشمالي)، ويتمركزون شمال دارفور، وقبائل المسيرية، الرزيقات (الجنوبي)، الفلاشة، المسيرة، الهبانية، بني هلبة، التعايشة، الحوطية، الثعالبة وينتشرون في الجزء الجنوبي من إقليم دارفور.

- القبائل الزنجية الإفريقية: من أصل حامي وتتكون من قبائل كبرى مثل: الفور، وقبائل صغرى مثل: المساليت، التاما، الزغاوة، البرتي، التنجور. وتنتشر هذه القبائل في وسط وغرب دارفور. (البالاني، 2015، الصفحات 63-64) ويعتبر (الفور) هم السكان الأصليون في إقليم دارفور وهم الوحيدون الذي يسكنون سلسلة جبال مرّة، وتعتبر أراضيهم الأكثر خصوبة، ولم يختلطوا بغيرهم من القبائل إلا بعد اعتناقهم الدين الاسلامي، حيث تصاهروا مع قبيلة التنجور. (بشراوي، صفحة 377)

الخريطة رقم (02): التوزيع الإثني-القبلي في دارفور

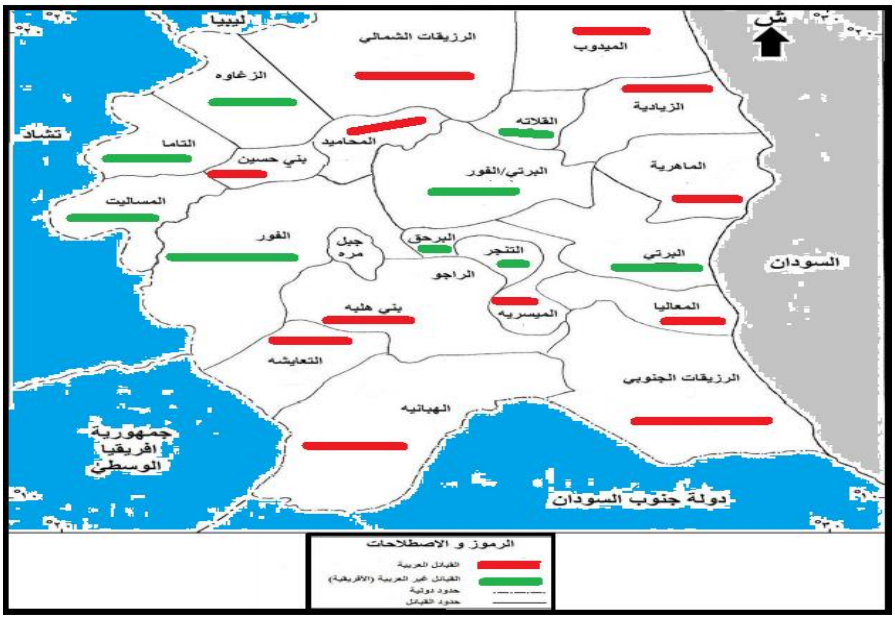

المصدر: البالاني، مرجع سابق، ص64.

إن السمة الأبرز لإقليم دارفور هو تنوعه الإثني وموارده الطبيعية الضخمة التي تشكل مصدرا ومطمعا للجماعات الإثنية محليا ودوليا. وهو ما جعل الاقليم يعرف هجرات واسعة من شمال وغرب إفريقيا ووادي النيل عبر فترات تاريخية مختلفة. (بشراوي، 2020، صفحة 376)

3. ديناميكية النزاع في إقليم دارفور:

تتمحور ديناميكية النزاع في دارفور حول مجموعة من الموضوعات الرئيسة أبرزها: أطراف النزاع، أسبابه الجذرية، مستوياته ومراحله.

1.3. أطراف النزاع في دارفور:

وهناك أطراف رئيسية وأطراف ثانوية، وأطراف أخرى لها مصالح في الأحداث وتؤثر فيها بما في ذلك أطراف إقليمية ودولية.

- **الأطراف الرئيسية:** هي التي تشترك مباشرة في النزاع وتتمثل في الطرف الأول الذي يضم القوات المسلحة السودانية والشرطة والجنجاويد (وهي ميليشيا سودانية تتكون من بعض القبائل العربية في دارفور). أما الطرف الآخر المتمثل في المجموعات المتمردة فتتشكل من حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة ذات الإثنية المسلمة غير العربية مثل الفور، الزغاوة، والمساليت. (البالاني، صفحة 70)

إن تبني الأنظمة السياسية المتعاقبة على السودان لسياسية المحاور السكانية وفق المنظور القبلي القائم على تعبئة بعض القبائل للسيطرة على القبائل الأخرى، أدى إلى إضعاف مؤسسات الدولة ورموزها، حيث أصبح الواقع القبلي أمرا لا مفر منه ولا يمكن الاستغناء عنه في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية السودانية فظهر هنالك محاور قبلية سياسية أبرزها، المحور العربي الإفريقي الذي دعمته الحكومة السودانية ومواطني شمال البلاد الذين تحركهم القبائل العربية (صالح، 2011، صفحة 8)

- **الأطراف الثانوية:** ليست أطرافا فعلية في النزاع لكنها مع ذلك لديها اهتمام به ولها تأثير إلى حد بعيد عليه بسبب قربها منه، (عياد، 2022، صفحة 89) وتتمثل هذه الأطراف في:

مصر التي لعبت دور الحياد بين أطراف النزاع المباشرين، حيث حرصت إلى عدم تدويل القضية وحصر الحل في الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية. فتقهقر حكومة السودان -بالنسبة لمصر- سيولد مزيدا من الضغط على الأمن القومي المصر ي خاصة بعد انفصال جنوب السودان والذي يعتبر ورقة ضغط تستخدمها الولايات المتحدة و"إسرائيل" على القاهرة خاصة في مسألة مياه النيل. لذلك حاولت مصر عدم محاكاة دارفور لسيناريو جنوب السودان.

أما تشاد فكانت دائما في توتر مع الخرطوم بسبب اتهام الأخيرة لها بدعم المتمردين في الإقليم، حيث قامت بدعم قبيلة الزغاوة المتداخلة مع سكان شرق تشاد، (صالح، صفحة 11) لكن حرصت نجامينا على عدم خروج الأوضاع عن السيطرة بحيث أن أي تدهور للأوضاع في دارفور أو السعي للانفصال فسيؤثر سلبا على مناطقها الشرقية المتاخمة لإقليم دارفور من خلال النزوح السوداني نحو تشاد أو دعم الخرطوم للمعارضة التشادية. (البالاني، الصفحات 71-72)

أما الدور الإريتري في الأزمة السودانية عموما ودارفور على وجه الخصوص، فقد وصفه تقرير منظمة مجموعة الأزمات الدولية International Crisis Group (ICG) بأنه نموذج لـ"لجوار السيئ"، وهذا بسبب الدعم الإريتري لمتمردي دارفور بالسلاح منذ عام 2004. وهو ما زاد في حدة النزاع المسلح وعمق معاناة المدنيين. (جوابي، صفحة 243)

كما أن التدخل الأممي في النزاع كان من خلال مجلس الأمن الذي أصدر مابين 2004-2011، 38 قرارا بشأن الوضع في السودان أكثرها بخصوص دارفور حصريا. (كوزي، صفحة 297) في حين اكتفى الاتحاد الإفريقي بالتنسيق بين منظمة الأمم المتحدة والخرطوم ومتمردي دارفور.

أما الجامعة العربية فرأت "أنه من الضروري إرسال لجنة لتقصي الحقائق إلى دارفور، وأن تعتمد الحكومة السودانية إلى اعتماد جملة من الوسائل لمنع خروق الحقوق الإنسان التي يعرفها الإقليم منذ 2003".

كما تدخلت المحكمة الجنائية الدولية في الأزمة من خلال إصدارها مذكرة اعتقال في حق الرئيس السوداني -آنذاك- "عمر حسن البشير"، حيث أكدت مذكرة الاعتقال الصادرة بتاريخ 04 مارس 2009، "إخفاق الخرطوم في قراءة كثير من المعطيات الإنسانية والتطورات السياسية التي لاحت في الأفق منذ اندلاع الأزمة في 2003". (جوابي، الصفحات 246-248)

- **الأطراف الأخرى:** وهي التي لها مصالح في الأحداث وتؤثر فيها بما في ذلك أطراف إقليمية ودولية. (عياد، الصفحات 89-90) وقد ساهمت المعالجة الخاطئة للنظام السياسي الحاكم في السودان لملف دارفور في التدخل الدولي بما فيها هذه الأطراف التي سنتطرق إليها، وذلك لما يحتويه هذا الإقليم من موارد، ولما تشكله المنطقة مجالا للتنافس الدولي والأمريكي-الصيني-الأوروبي على وجه الخصوص، حيث أدى هذا التنافس إلى الدفع بالشركات النفطية المنتمية لكل من الأقطاب الثلاث من أجل الحصول على امتيازات تنقيب في إقليم دارفور الغني بالطاقة مما عمق النزاع وزاد من حدته. (كوزي، صفحة 297)

وتتمثل دوافع أمريكا للتدخل في هذا النزاع، أن لها موقف عدائي من السودان (قبل شطبها من قائمة الإرهاب بعد تطبيعها مع الكيان الصهيوني في 23.10.2020)، حيث فرضت عقوبات اقتصادية وسياسية على حكومة البشير ، وقامت بتدويل قضية دارفور ودعمت قرارات مجلس الأمن ضد الخرطوم منذ القرار الأول رقم 1556 سنة 2004. إضافة إلى الأهمية الجيوسياسية للقرن الإفريقي في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، وتربع السودان على ثروة نفطية هائلة مكنتها من احتلال المركز 20 عالميا في احتياطيات البترول، إضافة إلى محاولة احتواء القوة الناعمة الصينية في المنطقة والقارة الإفريقية.

أما فرنسا فمن أبرز العوامل التي دفعت بفرنسا للتدخل في قضية دارفور هو ارتباطها التاريخي والسياسي بالمنطقة الإفريقية، ولاسيما إن دارفور تشمل الرقعة الجغرافية الفاصلة بين مصالح المستعمرات الانجلوسكسونية (مصر والسودان) والفرانكفونية (تشاد وإفريقيا الوسطى والنيجر والكاميرون) كما تشكل فرنسا الشريك الاقتصادي الثاني للسودان في شرق إفريقيا. لذا فإن الرؤية الفرنسية في أحداث دارفور جاءت في صنع توازنات ما بين الحكومة ومطالبات المعارضة في دارفور. كما تحاول المحافظة على مناطق نفوذها بالمنطقة من خلال حماية وكلائها في تشاد وإفريقيا الوسطى. (البالاني، الصفحات 73-74) إضافة إلى رغبتها في إبعاد كل تواجد دولي خاصة أمريكي في منطقة حيوية بالنسبة للتواجد التاريخي في المنطقة وذلك للتماس الجغرافي بين تشاد والسودان. (جوابي، صفحة 245)

كما أن "إسرائيل" تسعى دائما إلى تفتيت الدول الإسلامية والعربية، وهذا ما أفصحت عنه جريدة ها آرتس الصهيونية في 1982/06/02 حيث أكدت أنَّ "تفتيت الدول العربية إلى دويلات صغيرة فكرة تشغل بال "إسرائيل"، بل إنَّها إحدى نقاط" إسرائيل" الإستراتيجية التي تفكر بها دائمًا". (خياري، 2016، صفحة 147) وفي السياق ذاته، صرح آفي ديختر Avraham Moshe Dichter رئيس جهاز الشاباك، ووزير الأمن "الإسرائيلي" سابقا، أن تدخل تل أبيب في دارفور حتمي وضروري حتى لا يجد السودان المناخ والوقت لتركيز جهوده باتجاه تعظيم قدراته لصالح الدول العربية". (جوابي، صفحة 243) كما استضافت "تل أبيب" مكتبا تمثيليا لحركة تحرير السودان أكبر فصيل متمرد في دارفور بقيادة "عبد الواحد نور".

يمكن القول أن غياب التماسك بين القبائل مابين شمال وغرب وجنوب وشرق السودان عاملا رئيسا في التدخل الخارجي لهذه الدولة، حيث تم توظيف التعدد القبلي من قبل دول الجوار والقوى الدولية الأخرى لخلق وقائع على الأرض السودانية تعبر عن مصالحها المتضاربة ورتب ذلك تمزقا في النسيج الاجتماعي السياسي للشعب السوداني. (صالح، صفحة 3)

2.3. الأسباب الجذرية للنزاع في دارفور:

يعتبر إقليم دارفور أحد أكثر الأقاليم التي شهدت نزاعات إثنية حادة في السودان منذ مطلع القرن الحالي، حيث كان لتلك النزاعات انعكاس وتأثير كبيرين على السودان وجواره العربي والإفريقي. (بشراوي، 2020، صفحة 375) ويمكن تلخيص أبرز أسباب النزاع الإثنو قبلي في دارفور في:

- العوامل الطبيعية والاختلالات البيئية العميقة بين مناطق الإقليم الذي يعيش سكانه على الرعي. (البالاني، صفحة 64)

- الصراع على الأرض والمرعى، حيث نجد أكثر القبائل بداوة وانتشارا على طول الإقليم هما قبيلتا الرزيقات والزغاوة، إذ شاركت هاتين القبيلتين مجتمعتين في 38 صراعا من أصل 62 نزاعا عرفه الإقليم من 1932 إلى غاية 2021 وهذا يؤكد أثر البداوة والترحال من أجل الوصول إلى المياه والمراعي في الاحتكاك بالإقليم. (كوزي، صفحة 280)

- سيادة النظام القبلي في إقليم دارفور الذي هو بالأساس مجتمع عشائري يضم أكثر من 115 قبيلة من أصل 570 قبيلة سودانية، كما ينقسم سكان الإقليم بشكل عام إلى مجموعتين عرقيتين كما سبق الإشارة إليه، أحدهما ذات أصول سامية عربية، والأخرى ذات أصول حامية إفريقية، والقبائل العربية هم في الغالب رعاة، بينما معظم القبائل الإفريقية مزارعون. وهذه القبائل على كثرتها ليس بينها انسجام كامل، بل في معظمها عبارة عن كتل قبلية متنافرة، زاد من ذلك غياب هيبة الدولة وتسييس الاختلافات القبلية ودعم الحكومة طرف (عربي) ضد طرف (إفريقي) على أساس عرقي. (كوزي، صفحة 292)

- التداخل القبلي مع دول الجوار وانتشار السلاح وعدم قدرة هذه الدول على ضبط حدودها، حيث تشترك السودان في حدودها مع الدول المجاورة والمتاخمة مع إقليم دارفور 2450 كلم. (كوزي، الصفحات 286-291)

- التهميش وغياب التنمية وسوء توزيع الموارد بين دارفور وباقي أقاليم البلاد، وبين المناطق المختلفة داخل إقليم دارفور نفسه.

- إلغاء الإدارة الأهلية بالإقليم التي كان يديرها رجال يتمتعون بسلطات واسعة متمرسون عليها، من قبل حكومة نميري، وهو ما ترك فراغا كبيرا في الحياة السياسية والاجتماعية المحلية عجزت الدولة عن سده.

- تفكك جيش جمهورية إفريقيا الوسطى، ودخول معظم مقاتليه إلى دارفور، حيث كانت غالبيته من قبائل سودانية. (جوابي، الصفحات 241-240)

- هشاشة البنية السوسيوثقافية للتنظيم الاجتماعي في دارفور، فإضافة إلى أنه مجتمع ريفي بنسبة 80 بالمائة وتدني مستويات التعليم وارتفاع نسب الجهل والأمية.

- البيئة الإقليمية والدولية المحيطة بإقليم دارفور والسودان ككل، حيث كان للفواعل الإقليمية دور في هذا النزاع الإثنو-قبلي بدءا بالجوار السيئ وتدهور الأوضاع الأمنية في دول الجوار، ناهيك عن الامتداد القبلي لدارفور في دول الجوار، وكذلك تنافس القوى الدولية على مقدرات الإقليم. (بشراوي، صفحة 379)

3.3. مستويات النزاع في دارفورومراحله:

إن استمرار النزاعات والاشتباكات المتفرقة منذ ثمانينيات القرن العشرين حول مصادر المياه ومناطق الرعي في دارفور، أخذت وتيرتها بالتصاعد والشدة إلى مرحلة بلغ فيها النزاع مستويات اجتماعية وسياسية محلية وإقليمية ودولية. مفرزة نمطا من الصراعات تمثل القبلية والموارد أساسا لتفاقمها وتعدد أبعادها.

ويمكن تصنيف النزاع في إقليم دارفور إلى 03 مستويات هي:

- **قبيلة ضد قبيلة:** شكل الجفاف والتصحر منذ عقد السبعينات من القرن العشرين سببا مباشرا في الاحتكاك بين القبائل خاصة في الجزء الشمالي من إقليم دارفور من أجل الماء والكلأ، باعتبار أن هذه القبائل رعوية. ولم تكن في بداية الأمر خلفية تلك الاحتكاكات أبدا ذات نزعة قبلية عرقية، عربية ضد إفريقية، بل كانت عربية-عربية أو إفريقية- إفريقية، نتيجة التوزيع الجغرافي لتلك القبائل. لكن مع تعاظم الجفاف وشح الموارد المائية بالمنطقة منذ منتصف الثمانينات، أصبحت الهجرة أمرا حتميا للقبائل المتضررة في الشمال وفي الجنوب إلى المناطق الوسطى والشرقية من دارفور، وهو ما جعل قبائل الفور غير العربية إلى التحالف مع القبائل الإفريقية الأخرى ضد نزوح القبائل العربية من الشمال والجنوب نحو مناطقهم. وهذا ما جعل نمط الاحتكاك يتغير ويأخذ طابعا عرقيا، قبائل عربية ضد قبائل إفريقية. (البالاني، صفحة 68)

لقد عرف إقليم دارفور أكثر من 62 نزاعا محليا خلال الفترة الممتدة ما بين 1934-2021، وهذه النزاعات شملت معظم مكونات المجتمع في دارفور مع مرور الوقت. وتعتبر قبيلة الرزيقات الشمالية والجنوبية أكثر القبائل الدارفورية طرفا في تلك النزاعات والحروب بـ 25 نزاعا، ثم يليهم قبيلة الزغاوة كثاني قبيلة من حيث الانخراط في نزاعات الإقليم الأهلية حيث كانوا طرفا في 13 نزاعا بما في ذلك الحروب التي دارت بينهم. والسبب في ذلك يعود إلى انتشار أفراد القبيلتين الواسع في الإقليم وممارستهم للرعي المتجول الذي يجعلهم عرضي للاحتكاك مع بقية القبائل. (كوزي، صفحة 280)

الخريطة رقم (03): القبائل المتنازعة في إقليم دارفور

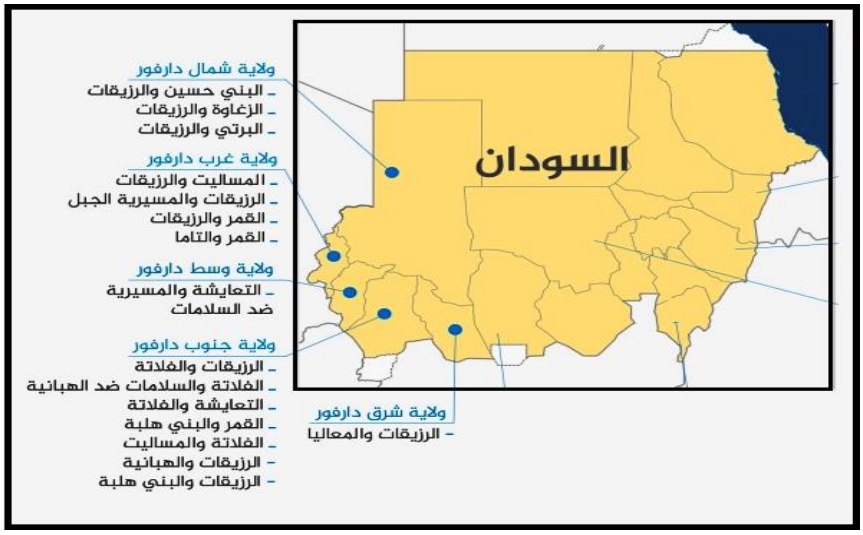

المصدر: https://bit.ly/3KdnlMm

- **قبيلة ضد دولة:** مع تصاعد الهجمات بين القبائل عقب سنة 1986، عرفت الأوضاع الأمنية في إقليم دارفور انفلاتا أمنيا غير مسبوق من خلال انتشار النهب والسلب المسلح على أساس قبلي-إثني، وهو ما جعل الاستقطاب الحزبي يبرز بشكل واضح خاصة مع فترة ملامح التحول الديمقراطي الذي شهدته السودان فترة 1986-1989 إبان حكومة الصادق المهدي، حيث دعم الحزبان الكبيران -حزب الأمة، العرب، وحزب الاتحادي الديمقراطي، الأفارقة- آنذاك القبائل المتصارعة على أساس إثني.

كما قام حزب الأمة الحاكم -آنذاك- بمساندة الميليشيات القبلية من خلال تشكيل قوات الجنجويد التي ضمت في صفوفها إلى جانب مقاتلي القبائل الرعوية الدارفورية، بقايا الفيلق الإسلامي الذي أسسه الرئيس الليبي السابق معمر القذافي في ثمانينات القرن العشرين لنشر القومية العربية والإسلامية بين الأفارقة، وبعد حل هذا الفيلق التحق معظم أفراده إلى دارفور وما حملوه من خبرة في القتال، فاستخدمتهم الحكومة السودانية ضد القبائل الإفريقية في إقليم دارفور.

وقد استمر دعم الحكومة المركزية في الخرطوم للقبائل العربية ضد القبائل الإفريقية في دارفور حتى مع وصول حركة الإنقاذ بقيادة عمر حسن البشير إلى السلطة سنة 1989 وتواصل التهميش الاقتصادي والسياسي للإقليم، وأخذ طابع النزاع الإثني بين القبائل يتجذر ويترسخ بين الفرقاء في الإقليم. وانتقل معه الصراع من مستوى القبيلة ضد القبيلة إلى القبيلة ضد الدولة مع مطلع سنة 1992 مع تمرد القبائل الافريقية بقيادة عضو الحركة الاسلامية "داود يحيى بولاد" وهجومهم المسلح على جبل مرة الخاضع لسيطرة القبائل العربية المدعومة من الحكومة. وبالتالي وبرغم فشل هذه المحاولة إلا أنها كانت الخطوة الأولى في نقل الصراع القبلي-القبلي إلى صراع قبلي-دولتي والتي مهدت إلى صراع عسكري ابتداء من فبراير 2003 والذي لا يزال تداعياته الوخيمة على دارفور والسودان وامتداده إقليميا ودوليا إلى غاية يومنا هذا. (البالاني، صفحة 69)

- **دولة ضد دولة:** يشترك إقليم دارفور السوداني حدوديا مع أربعة دول هي ليبيا، تشاد، إفريقيا الوسطى وجنوب السودان، ومناطق التماس هذه عبارة عن مساحات صحراوية شاسعة تتقلص فيها سيطرة الدول الخمس على حدودها، ما يجعلها بؤر لنشاط المليشيات المسلحة نظرا للتداخل القبلي والعرقي وعدم الاستقرار السياسي الذي تعرفه هذه الدول.

وما جعل هذا النزاع ينتقل إلى مستوى دولة-دولة، هو الاتهامات المتبادلة بين السودان-تشاد، السودان-جنوب السودان، السودان-إفريقيا الوسطى حول اختراق الحدود، (البالاني، صفحة 69) والحجة دائما بهدف تعقب المسلحين الذين يدخلون دارفور أو يفرون منها إلى دول الجوار، كما تتهم هذه الدول بعضها البعض بتمويل الميليشيات المسلحة المتمردة على حكومات دولها.

لقد خلف القتال العنيف في دارفور منذ فبراير 2003 أكثر من 300 ألف قتيل ونزوح ما يقارب 2,5 مليون شخص، وفق المنظمة الأممية، (عادل، 2021) وهذه الأعداد الكبيرة من النازحين تعتمد كليا على المساعدات الأجنبية للعيش في ظل الجفاف والحرب، كما انعكس على البنية الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية في دارفور والدولة السودانية التي أصبحت مهددة بالتفكك، في ظل العوامل الداخلية والخارجية الراهنة المساعدة على ذلك. (البالاني، صفحة 56)

لقد كان للنزاع في إقليم دارفور تداعيات عدة على الداخل والخارج، أبرزها:

- انقسام مجتمعي كبير على أسس إثنو-قبلية.

- التمرد على السلطة السياسة، وهو ما خلق معضلة أمنية مجتمعية بسبب ضعف الدولة عن السيطرة على الإقليم وبقية مناطق السودان.

- التدخل الدولي، فتصاعد النزاع وتطوره مهد للتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للإقليم والسودان ككل. (كوزي، الصفحات 293-296)

4. إدارة النزاع وحله في دارفور

هناك عدة تعاريف خاصة بإدارة النزاع،نذكر منها: "هي مواقف النزاع التي يتخذها طرف النزاع اتجاه الآخر، أو السياسات التي يتبناها طرف بخصوص الموقف أو الحالة، وذلك بهدف الحيلولة دون اندلاع الحرب وتحقيق مكاسب للطرفين ما كان يمكن تحقيقها لو اتخذ النزاع شكلا عنيفا". (عياد، 2022، الصفحات 168-172)

كما يمكن اعتبار أن هناك ثلاث حالات أساسية تتكرر كثيرا لدى الكثير من الدول والمنظمات الدولية عند إدارة النزاعات: إدارة النزاعات عبر منع انفجارها أو القضاء على عوامل الانفجار. وإدارة النزاعات من خلال تغذيتها، وذلك خدمة لمصالحها الآنية أو المستقبلية، وإدارة النزاعات من خلال صنعها، بهدف إعادة ترتيب موازين القوى محليا أو إقليميا أو دوليا. (بوعشة، صفحة 43)

أما بخصوص إدارة الأزمة في دارفور فقد كان ذلك حسب مصالح الأطراف المتدخلة، ففي حين كان هناك من يسعى إلى القضاء على عوامل الانفجار مثل الاتحاد الإفريقي وإن كان اقترابه من مشكلة دارفور محدودا فبعد اجتماع قمة الاتحاد ومجلسه للسلم والأمن في 2004 خصّصت فرقة عسكرية قدرها 300 جندي لحماية فرقة المعونة الإنسانية بالمنطقة، ومراقبة الحلو ل المطروحة، وكذا مشاهدة وقف إطلاق النار بين الحكومة والمتمردين. لكن نتيجة لقلة الإمكانيات، ومنع وفاء المانحين للدعم المادي، وقلة خبرة قواته، قرر الاتحاد إنهاء ولايته مع نهاية سبتمبر 2006 ،وأبدى موافقته على تحويل مهمته في الإقليم إلى رعاية الأمم المتحدة، مستندا إلى أن التمويل المتوفَّر لا يسمح بأداء دوره بعد نهاية هذا التاريخ. لهذا أخفقت الفرقة العسكرية من منع النزاع في الإقليم. ومن ثم كان 31 سبتمبر 2007 موعد نقل السلطة من بعثة الاتحاد إلى البعثة المشتركة مع الأمم المتحدة يوناميد. (بوحبيلة، 2017، صفحة 33)

كما كانت هناك أطراف داخلية وخارجية تسعى إلى إدارة هذا النزاع من خلال تغذيته، على غرار حركتي التمرد في الإقليم، وإريتريا التي يرجع عداؤها للخرطوم منذ سنة 1994 عند اتهام الرئيس الإريتري حكومة السودان بالتدخل في شؤون بلاده، ودعم حركة الجهاد الإريترية للإطاحة بنظام أسياس أفورقي، مما أدَّى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية وتسليم مقر السفارة السودانية إلى التجمع الوطني الديمقراطي واعتباره الممثل الشرعي للشعب السوداني، وكل هذا كان ضمن إستراتيجية إريترية لإسقاط النظام

السوداني. (بوحبيلة، 2017، صفحة 32) إضافة للولايات المتحدة و"إسرائيل" وللأسباب والدوافع التي تم ذكرها آنفا.

إن الحديث عن إدارة الأزمة من خلال القضاء على عوامل الانفجار يعد صعبا إن لم يكن مستحيلا، وذلك بسبب النزاعات بهذا الإقليم التي لم تكن بالنمطية القديمة، لذلك أصبح آليات فضها القديمة غير ذي جدوى نتيجة للتحولات والمتغيرات الكبيرة التي شهدها المجتمع بإقليم دارفور والسودان (إستقلال جنوب السودان سنة 2011، إسقاط نظام البشير سنة 2019 ودخول السودان في مرحلة انتقالية بقيادة مجلس عسكري) والجوار (الحرب الأهلية في إفريقيا الوسطى وليبيا، والنزاع الداخلي في تشاد واغتيال رئيسه إدريس ديبي)، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في الكثير من آليات إدارة النزاع، حيث أن العنف في دارفور أخذ يرتبط ارتباطا مباشرا بقضايا تشكيل الهوية النفسية والاجتماعية على خلفية الاستقطاب بين ما هو عربي وما هو إفريقي. (كوزي، صفحة 294)

أما عند الحديث عن إمكانية وفرص حل النزاع في دارفور، يمكن القول أن القصد بحل نزاع ما هو: " موقف تدخل فيه الأطراف المتنازعة في اتفاقية لتسوية خلافاتها الجوهرية، وقبول وجود الطرف الآخر وإيقاف جميع أعمال العنف المتبادلة". ويمكن تصنيف هذه الحلول عبر:

- الطرق الدبلوماسية: (التفاوض، المساعي الحميدة، الوساطة، التحقيق، التوفيق)
- الطرق القانونية: (التحكيم، القضاء الدولي)
- الطرق الاقتصادية: (التكامل والاندماج) (عياد، 2022، الصفحات 179-180)

لقد فشلت الجهود السودانية والدولية لحل هذا النزاع لحد الآن لأسباب داخلية ترتبط بتغليب الهوية الفرعية المتمثلة في الانتماء القبلي على الهوية الوطنية، إضافة إلى الفساد وسوء توزيع الموارد والتداخل القبلي على الحدود مع دول الجوار والذي اعتبر مدعاة للتدخل الخارجي عبر ملاحقة المتمردين. (صالح، 2011، صفحة 16)

لكن رغم ذلك انخرط طرفي النزاع المباشرين في عملية تسوية النزاع حيث وقعت الحكومة مع حركة العدل والمساواة اتفاقا لوقف إطلاق النار في فبراير 2010، واتفاقا مؤقتا للسعي نحو السلام. نجحت حركة العدل والمساواة إلى حد كبير في المحادثات بعد أن تمكنت من نيل شبه حكم ذاتي للمنطقة مثل جنوب السودان قبل انفصاله. ومع ذلك، تعطلت المفاوضات بسبب اتهامات للجيش السوداني بشنه غارات وضربات جوية ضد بعض معارضيها في الإقليم، مما جعل حركة العدل والمساواة تهدد بمقاطعة المفاوضات. وتعددت مبادرات حل النزاع، لكن كلها باءت بالفشل. ويبقى إحلال السلام والاستقرار في السودان ودارفور على وجه الخصوص، من أبرز ما تعهدت به السلطة الانتقالية في السودان منذ تولها الحكم في 21 أوت 2019، ومن المفترض أن تستمر 53 شهرا تنتهي بإجراء انتخابات مطلع 2024، ويتقاسم السلطة خلالها كل من الجيش وقوى مدنية والحركات الموقعة على اتفاق السلام. (عادل، 2021)

إن القبيلة في السودان عموما وفي إقليم دارفور بشكل خاص، من المركبات الأساسية الاجتماعية كثقافة وسياقات للعلاقات الاجتماعية وفض المنازعات وتحقيق الأمن المجتمعي، فالقبيلة ككتلة بشرية

هي وسيلة ونواة لتماسك المجتمع إذا ما لم يتم تسييسها وتوظيفها سياسيا لصالح طرف ضد آخر. وقد أقر بذلك الرئيس السوداني السابق عمر البشير عندما قال: "إن أزمة دارفور لا تحل إلا عن طريق الاتفاق السلمي بين القبائل من جهة وبينها وبين الحكومة المركزية من جهة أخرى.....كل القبائل تمتلك السلاح وإذا لم يتم الصلح بين القبائل يبقى الصراع". (صالح، صفحة 3)

5. الخاتمة

نستنتج مما سبق أن النظام القبلي في السودان من المركبات السياسية والاجتماعية في هذه الدولة وبالتالي يستحيل إلغاءه على المدى القصير أو المتوسط نظرا لتجذره اجتماعيا وسياسيا وثقافيا، كما أن تحريك التنوع القبلي والإثني تحريكا سياسيا داخليا لأغراض انتخابية أو من أجل تذويب الإثنيات غير العربية في القومية العربية، أو التحريك الخارجي عبر إذكاء النزاع لتبرير التدخلات الخارجية في الإقليم لاعتبارات عدة، من شأنه تجذير الصراع بين مكونات سكان الإقليم وإطالته وامتداده للدول المجاورة لما يربط هذه الإثنيات من امتداد وتداخل في بينها في أكثر من دولة، وهذا ما يسميه "إدوارد آزارد" بالنزاع المزمن أو النزاع المتجذر والذي كلما طال أمده كلما كانت تكلفة حله باهظة تنعكس سلبا على حياة الأفراد ووحدة البلاد الإقليمية.

لذلك وتأسيسا لما تم التوصل إليه من نتائج يمكن صياغة مجموعة من الاقتراحات لتجاوز النزاع الاثنوقبلي في دارفور أو الحد من حدته، أبرزها:

- اعتماد تنمية اقتصادية شاملة ومتوازنة مع بقية أقاليم الدولة مع مراعاة الخصوصية الاقتصادية للمنطقة.
- التوزيع العادل للثروات بين سكان الاقليم دون تمييز عرقي أو إثني.
- والاعتراف بالتنوع القبلي والإثني وإثرائه،
- إعادة الاعتبار للإدارة الأهلية وبسط الدولة سلطتها على كافة الأقاليم.
- ترسيخ فكرة الولاء الوطني محل الولاء القبلي عبر المؤسسات الوطنية والمحلية.

6. قائمة المراجع

ابتسام الجازولي. (2001). 'العامل الإثني وأثره على المشاركة السياسية في السودان 1989-2005. *رسالة ماجستير* . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الخرطوم: جامعة النيلين.

إبراهيم قاسم درويش البالاني. (2015). الأبعاد الجغرافية السياسية للصراع البيئي في دارفور. *مجلة ديالى* (65).

أحمد إيدابير. (2012). التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي. *رسالة ماجستير* . قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3.

رابح بوحبيلة. (09, 2017). دور المنظمات الإقليمية والدولية في تسوية أزمة دارفور. *التواصل* (51).

رعد قاسم صالح. (2011). إشكالية الدولة والقبيلة في أزمة دارفور 2003-2010. *مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية* .

سعد الدين إبراهيم. (2005). *الملل والنحل والأعراق*. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

سعيد علي كوزي. (2021). الصراع الأهلي في دارفور -أسبابه وتداعياته- دراسة جغرافية. *مجلة البحوث الجغرافية والكارتوغرافية -جامعة المنوفية ، 31*.

سمير عياد. (2022). *تحليل النزاعات الدولية*. الجزائر: دار الأمة.

سمير عياد. (2018). *محاضرات في مقياس تحليل النزاعات الدولية*. جامعة تلمسان.

سيمون مايسون، و ساندرا ريتشارد. (2005). أدوات تحليل النزاع. *Conflict Prevention and Transformation Division (COPRET)* .

عادل جارش، و جمال العيفاوي. (07 07, 2014). *النزاع الإثني في ظل وجود أزمة التعددية "الاختلاف الأكاديمي بين المفكرين"*. تاريخ الاسترداد 12 02, 2023، من المركز الديمقراطي العربي: https://democraticac.de/?p=2346

عائشة بوعشيبة. (2018). أثر النزاعات الإثنية على التنمية في إفريقيا. *أطروحة دكتوراه* . قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة.

عبد الرحيم عادل. (22 04, 2021). *نزاع دارفور.. بدأ قبليًا فهل يعود قبليًا؟* تاريخ الاسترداد 15 02, 2023، من وكالة الأناضول: https://bit.ly/3I1uj4r

فتيحة فرقاني. (2021). *تحليل النزاعات الدولية*. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية.

لطفي خياري. (2016). توظيف الأقليات وتأثيرها على أمن واستقرار الدول: الطائفية في لبنان نموذجا. *أطروحة دكتوراه* . جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية.

محمد بوعشة. (2006). *مدخل إلى إدارة النزاعات الدولية*. الجزائر: دار القصبة للنشر.

محمد شاعة. (31 12, 2017). المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية. *حوليات جامعة الجزائر 1 ، 04* (31).

مراد جوابي. (06, 2018). أثر التدخل الأجنبي في تعبئة الانقسامات الداخلية الإفريقية:أزمة دارفور. *دراسات قانونية وسياسية ، 3* (1).

مصطفى بشراوي. (نوفمبر, 2020). تعقيدات التشابك الإثنو-قبلي وأزمات ما بعد الانفصال (دولتي السودان وجنوب السودان أنموذجا). *Aleph. Langues, médias et sociétés ، 7* (4).

وليد دوزي. (2017). *أثر المجموعة العرقية الكردية على الهوية الوطنية في تركيا*. عمان: دار دجلة.

وليد دوزي. (31 12, 2017). القبلية وأثرها على الاستقرار السياسي في الصومال. *مجلة البدر ، 09* (12).

وليد دوزي. (2022). *ملتقى المنهجية*. الجزائر: النشر الجامعي الجديد.